تقديم

يتناول تقرير حالة الغابات في العالم كل عامين أوضاع الغابات وأحدث التطورات الرئيسية في السياسات والمؤسسات، والقضايا الأساسية التي تواجه قطاع الغابات. وهذا هو الإصدار الخامس من التقرير الذي يهدف إلى توفير المعلومات المتاحة والموثقة لواضعي السياسات والحرجيين وغيرهم من المسؤولين عن إدارة الموارد الطبيعية، والأكاديميين، والصناعات الحرجية والمجتمع المدني.

واتفاقا مع الاستعدادات الواسعة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، شهدت السنتان الأخيرتان مناقشات ثرية ونشيطة في الساحة الدولية. ثم جاءت الضائقة الاقتصادية العالمية الأخيرة فساهمت بمجموعة من العوامل الديناميكية الخاصة بها وأصبح قطاع الغابات كغيره من القطاعات يجاهد لاستيعاب آثارها.

وكان اختيار موضوعات هذا الاصدار من بين مختلف الخيارات المتاحة أمرا صعبا. وبروح من التعاون اخترنا أسلوبا يختلف اختلافا بسيطا عما كان عليه الحال في الماضي، وطلبنا من المؤلفين الخارجيين أن يساهموا بفصول كاملة عن القضايا الرئيسية. والنتيجة هي أن هناك مساهمات من منظمات حكومية رئيسية أو غير حكومية، ومن أفراد قدموا مساهماتهم بصفتهم الشخصية، بالإضافة إلى ما كتبه موظفو منظمة الأغذية والزراعة من بحوث. وهذا المزيج يتفق اتفاقا تاما مع محور حالة الغابات في العالم ٢٠٠٣ – "الشراكات مطلب يتحقق" – ويعكس كيفية عمل الغابات في بيئة اليوم.

وقد بذلنا جهدا لتغطية كثير من الموضوعات ذات الأهمية الخاصة للمناقشات الدائرة في المنتديات الدولية اليوم. ويقدم الجزء الأول التطورات الأخيرة ومجالات الاهتمام الجاري بموارد الغابات، وإدارة الغابات وصيانتها وتنميتها المستدامة، والإطار المؤسسي، والحوار الدولي بشأن السياسات الحرجية. ويتضمن الجزء الثاني خمسة فصول يعالج كل واحد منها موضوعا خاصا معالجة تفصيلية. فالفصل الأول يفحص الروابط بين الغابات وتخفيف حدة الفقر، وهو أمر أصبح الآن موضع مناقشة واسعة استجابة لتجدد الاهتمام باستغلال الإمكانيات الكاملة للغابات لإحداث تغيير إيجابي. ويتناول الفصل الثاني دور الغابات في إدارة موارد المياه العذبة التي أصبحت موردا نادرا وقضية عاجلة على النحو الذي اعترفت به الأمم المتحدة عندما جعلت عام ٢٠٠٣ هو السنة الدولية للمياه العذبة. أما كيفية مساهمة الاستخدام المستدام للغابات في صون التنوع البيولوجي فهو ما يعالجه الفصل الثالث استكمالا للمداولات الجارية التي قد تكون خلافية في بعض الحالات. ويفحص الفصل الرابع القضايا المتعلقة باختلال التوازن في القدرات العلمية والتكنولوجية بين البلدان النامية والمتقدمة وبين مختلف أقسام قطاع الغابات. ويتناول الفصل الأخير بالاهتمام أزمة أفريقيا ويصف اتجاهات السياسات المالية في مجال الغابات. كما أن هناك اهتماما بالتأثير المدمر الذي يحدثه نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز وباستنتاجات الدراسة التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة عن مستقبل الغابات في أفريقيا والتي نُشرت مؤخرا.

وسعيا منا لتحقيق التوازن بين إدراج عدد كافٍ من الموضوعات وإيفائها حقها الواجب ضمن الحدود التي يفرضها حجم الدراسة، فإن بعض المسائل كان لابد من تناولها بصفة عامة لا بصفة نهائية. وفي هذا الصدد نظن أن هذه الموضوعات ستكون محلا لمزيد من الدراسة في الطبعات المقبلة من حالة الغابات في العالم.

ويسر مصلحة الغابات في منظمة الأغذية والزراعة أن تصدر حالة الغابات في العالم ٢٠٠٣، وتأمل في أن يجد القراء ما يريدونه من معلومات فيها وأن تثير أفكارهم. ونحن نرحب كل الترحيب بالتعليقات والاقتراحات التي قد تفيد في الطبعة المقبلة.

محمد حسني اللقاني
المدير العام المساعد
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
قطاع الغابات

المحتويات

تقديم جـ
شكر وتقدير ز
الموجز ح

الجزء الأول
الأوضاع الراهنة والتطورات في قطاع الغابات

الموارد الحرجية ١
التقدير العالمي للموارد الحرجية ١
التوسع الزراعي وإزالة الغابات ٣
صيانة غابات المنغروف (الشورى) وتحويلها إلى استخدامات أخرى ٤

إدارة الغابات وصيانتها وتنميتها المستدامة ١٢
غرس الأشجار ودورها في البلدان النامية ذات الغطاء الحرجي المحدود:
الاستنتاجات من ست دراسات حالة ١٢
الغابات الجبلية وأهميتها في التنمية المستدامة للمناطق الجبلية ٢٠
الغابات والأراضي الشجرية في حوض البحر المتوسط ٢٢
الاستجابات المنسقة لمكافحة حرائق الغابات ٢٣
صيد الحيوانات البرية من أجل لحومها: تهديد للاستدامة ٢٤
التطورات الأخيرة في العلاقة بين الغابات وتغير المناخ ٢٥

الإطار المؤسسي ٣٢
التعليم الحرجي: التعامل مع المتطلبات الجديدة ٣٢
لامركزية الإدارات العامة للغابات ٣٣
اقتسام المنافع ٣٤
الحرب ضد قطع الأشجار وتجارتها بطريقة غير مشروعة ٣٦
الروابط متعددة القطاعات ٣٨

الحوار الدولي بشأن السياسات الحرجية ٤٢
منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات ٤٢
الشراكة التعاونية في مجال الغابات ٤٤
حوار السياسات الدولي بشأن الغابات وتنوعها البيولوجي ٤٦
آخر معلومات عن الاتفاقيات والاتفاقات الدولية المتصلة بالغابات ٥٠
مرفق البرنامج القطري للغابات ٥٥
مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ٥٦

الجزء الثاني

أهم القضايا المعاصرة في قطاع الغابات

الغابات وتخفيف حدة الفقر ٦١
تعريف المصطلحات ٦١
دور الغابات في تخفيف حدة الفقر: الفرص المتاحة والعوائق ٦٢
الظروف والاستراتيجيات المواتية ٦٧
الموجز والاستنتاج ٧٠

دور الغابات في إدارة موارد المياه العذبة واستخدامها على نحو مستدام ٧٤
الغابات ورطوبة الغلاف الجوي والثروة المائية ٧٥
الغابات والفيضانات وتدفقات الأنقاض ٧٦
الغابات والترسّب ٧٨
الغابات ونوعية المياه ٧٩
مستجمعات المياه: العلاقة بين أعلى المجرى وأسفله ٧٩
الاستنتاجات والتوصيات ٨١

كيف يساهم الاستخدام المستدام للغابات في صون التنوع البيولوجي ٨٦
بعض المفاهيم الأساسية في صون التنوع البيولوجي للغابات ٨٦
قضايا محورية في صون التنوع البيولوجي ٨٨
التفاعل بين التنوع البيولوجي والإدارة الحرجية المستدامة ٩٠
المعايير والمؤشرات لصون التنوع البيولوجي ٩٣
الاستنتاجات ٩٤

العلم والتكنولوجيا في قطاع الغابات: اتساع الفجوات وضيق الخيارات ٩٦
تغير أولويات القطاع الحرجي ٩٦
اتساع الفجوات ٩٧
ضيق الخيارات ١٠٠
ملاحظات ختامية ١٠٦

الاتجاهات الحديثة للسياسات المالية في قطاع الغابات في أفريقيا ١٠٨
الإنفاق الحكومي على الغابات ١٠٨
الترتيبات المالية الجديدة ١١٢
توصيات لتحسين السياسات المالية ١١٨
مزيد من التمويل للإدارة الحرجية المستدامة ١٢٠

الملحق
بيانات الجداول ١٢٢

شكر وتقدير

يرجع الفضل في إصدار تقرير حالة الغابات في العالم ٢٠٠٣ إلى التعاون الوثيق والعمل في فريق من مجموعة داخل المنظمة وخارجها. وينبغي توجيه شكر خاص للسيدة R. McConnell المعارة للمنظمة من إدارة الغابات الكندية في هيئة الموارد الطبيعية في كندا. فقد كان من بين مهامها تجميع الوثيقة وأداء الأعمال التحريرية اللازمة، بالتعاون الوثيق مع المؤلفين والاستشاريين.

كذلك لزم التنويه إلى العمل الذي قام به J.B. Ball، أحد خبراء المنظمة المتقاعدين، لما قدمه من إرشادات، وينبغي أيضا الإشادة بموظفي المنظمة ومستشاريها الذين قدموا معلومات وكتبوا مقالات واستعرضوا الوثائق الأصلية وهم:

H. Abdel-Nour; G. Allard; C. Brown; C.M. Carneiro; F. Castañeda; J. Carle; A. Contreras-Hermosilla; A. del Lungo; J. Douglas; O. Dubois; P. Durst; H. Gregersen; K. Govil; T. Hofer; P. Holmgren; W. Killmann; D. Kneeland; P. Kone; L. Ljungman; M. Malagnoux; M. Martin; A. Mathias; D. Mead; T. Michaelsen; M. Morell; C. Palmberg-Lerche; E. Pepke; F. Romano; V. Sasse; S. Sadio; E.-H. Sène; D. Schoene; P. Sigaud; T. Vahanen; P. van Lierop; S. Walter; A. Whiteman; M. Wilkie; D. Williamson.

وتُعرب المنظمة أيضا عن الشكر لمن ساهموا في فصول الجزء الثاني وهم: W. Sunderlin وA. Angelsen وS. Wunder من مركز البحوث الحرجية الدولية "الغابات وتخفيف حدة الفقر"؛ وK. Brooks من جامعة مينيسوتا في الولايات المتحدة، وM. Achouri من منظمة الأغذية والزراعة "دور الغابات في إدارة موارد المياه العذبة واستخدامها على نحو مستدام"؛ وJ. McNeely من الاتحاد العالمي لصون الطبيعة "كيف يساهم الاستخدام المستدام للغابات في صون التنوع البيولوجي"؛ وJ. Burley من الاتحاد الدولي لمنظمات البحوث الحرجية، وC.T.S. Nair من منظمة الأغذية والزراعة "العلم والتكنولوجيا في قطاع الغابات: اتساع الفجوات وضيق الخيارات"؛ وA. Whiteman من منظمة الأغذية والزراعة "الاتجاهات الحديثة للسياسات المالية في قطاع الغابات في أفريقيا". وينبغي أيضا توجيه الشكر إلى A. Lipkis من منظمة TreePeople الذي قدم الإطار الخاص بالشراكات الجديدة في إدارة مستجمعات المياه في غابات المدن؛ وكذلك C. Danks الذي قدم الإطار الخاص بغابات المجتمع المحلي في الولايات المتحدة: التعلّم من البلدان النامية.

وتُعرب منظمة الأغذية والزراعة عن تقديرها للتفاني وللمشورة القيِّمة التي قدمها أعضاء اللجان الاستشارية الداخلية والخارجية وهم:

M. Coulombe, H. Gregersen, J. Griffiths, C. Holding-Anyonge, D. Kaimowitz, G. Kowero, J.-P. Lanly, M. de Montalembert, C. Oliver, M. Paveri, C. Prins, A. Razak, R. Seppälä, M. Simula, O. Souvannavong, T. Vahanen.

كما أن A. Perlis وL. Wearne وB. Moore وموظفي إدارة النشر في المنظمة قدموا الدعم للأعمال التحريرية والطباعة. وقام بإعداد الرسوم البيانية F. Dicarlo.

الموجز

الشراكات مطلب يتحقق

مع استمرار الحوار الدولي بشأن السياسات، أصبح الانتباه يتوجه الآن من كلمات على الورق إلى عمل على أرض الواقع. وبفضل الشراكات الابتكارية وتحسين الصلات بين مختلف القطاعات، أصبحت الحكومات والمنظمات والمجتمع المدني تتعاون أكثر من ذي قبل في حل القضايا ذات الأهمية الأساسية للبيئة ولتحقيق التنمية المستدامة. ويرتبط تخفيف حدة الفقر وتحسين الأمن الغذائي ارتباطا وثيقا بهذه القضايا، وتمثل الغابات جزءا لا يتجزأ من الحل.

وسيعقد منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، الذي أنشئ في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠، اجتماعه الثالث في مايو/أيار ٢٠٠٣ للنظر في وسائل إدخال مزيد من التسهيل والترويج لإدارة الغابات بطريقة مستدامة في العالم بأكمله، بما في ذلك تنفيذ مقترحات العمل التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي للغابات. وفي ذلك الوقت سيتبادل المشاركون الدروس والتجارب المستفادة أثناء السعي إلى تخطي الحواجز التي تعوق التقدم.

وتقدم حالة الغابات في العالم ٢٠٠٣ نظرة عامة إلى التطورات الرئيسية في القطاع خلال السنوات القليلة الماضية كما تركز على بعض القضايا الرئيسية المختارة.

الأوضاع الراهنة والتطورات في قطاع الغابات

الموارد الحرجية

في عام ٢٠٠١ نشرت منظمة الأغذية والزراعة أشمل تقدير للموارد الحرجية في العالم حتى ذلك الوقت. ومنذ نشر التقدير العالمي للموارد الحرجية لعام ٢٠٠٠ انتهى أحد اجتماعات الخبراء الدولية إلى أن الدراسات التي ستصدرها المنظمة من هذا النوع يجب أن تظل في المستقبل واسعة الأبعاد وأن تتضمن معلومات عن مختلف السلع والخدمات الحرجية. وتركز حالة الغابات في العالم ٢٠٠٣ على مجالين مرتبطين فيما بينهما: الصلة بين التوسع الزراعي وإزالة الغابات؛ وصيانة غابات المنغروف (الشورى) وتحويلها إلى استخدامات أخرى.

وفي السنوات المقبلة ستؤدي زيادة عدد السكان، إلى جانب ارتفاع الاستهلاك الفردي، إلى توسع الزراعة في أراض جديدة، وسيكون ذلك أساسا بإزالة الغابات. وتشير النتائج الأولية لدراسة أجرتها المنظمة إلى أن الأراضي الزراعية تتوسع في نحو ٧٠ في المائة من البلدان وأنها تتناقص في ٢٥ في المائة بينما تظل ثابتة نسبيا في ٥ في المائة من البلدان. وفي هذين الثلثين من البلدان التي تتوسع فيها الأراضي الزراعية تتناقص مساحة الغابات، بينما تتوسع في الثلث الآخر. وفي ٦٠ في المائة من البلدان التي تتناقص فيها الأراضي الزراعية تتوسع الغابات. وفي معظم بقية البلدان (٣٦ في المائة) تتناقص مساحة الغابات.

وقد أدى ضغط الكثافة السكانية في المناطق الساحلية إلى تحويل كثير من غابات المنغروف (الشورى) إلى استخدامات أخرى، وجاء وصف لهذه الخسائر في دراسات كثيرة. ويبدو أن إزالة غابات المنغروف (الشورى) مستمرة، وإن كانت سرعتها قد خفت قليلا في التسعينات عما كانت عليه في الثمانينات، حين كان هناك تحويل كبير لهذه الغابات إلى تربية الأحياء المائية والبنية الأساسية السياحية في آسيا وفي منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية. وأصبح معظم البلدان الآن في حاجة إلى تقييم الآثار البيئية قبل الموافقة على طلبات تحويل المنغروف (الشورى) إلى استخدامات أخرى.

إدارة الغابات وصيانتها وتنميتها المستدامة

لما كانت الغابات هي نظم إيكولوجية معقدة يجب إدارتها بطريقة متوازنة ومستدامة، فإن من التحديات الرئيسية اليوم ضرورة التوفيق بين الأولويات المتعارضة عند من يعتمدون على الغابات للحصول على مجموعة كبيرة من السلع والخدمات.

وللأشجار أهمية حيوية في البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود، سواء في المناطق الحضرية أو في المناطق الريفية. فالغابات تساعد، إلى جانب وظائف كثيرة أخرى، على مكافحة التصحر، وتوفير الضروريات الأساسية، وحماية التنوع البيولوجي، وتوفير المحاصيل والمستوطنات البشرية ومستجمعات المياه. وهناك موجز لست دراسات حالة في البلدان ذات الغطاء الحرجي المحدود عام ٢٠٠٢ يستعرض المشكلات التي تواجهها تلك البلدان في مجال الغابات المستزرعة والأشجار خارج الغابات، كما يستعرض أسباب تدهور الغابات والآثار الناشئة عنه، ويحدد القضايا العامة ويقترح السُبل الممكنة لعلاجها.

وتبلغ نسبة الغابات الجبلية من مجموع الغابات المغلقة في العالم ٢٨ في المائة، وقد برزت أهميتها للتنمية الجبلية المستدامة أثناء السنة الدولية للجبال – ٢٠٠٢. كما برزت ضرورة تحسين معرفة دورها في النُظم الإيكولوجية الجبلية، وضرورة إتباع سياسات وممارسات إدارية أكثر تكاملا.

وتكشف نظرة إلى غابات حوض البحر المتوسط عن أن من الواجب اتخاذ تدابير لتقليل أخطار الحرائق في الشمال الغربي وتقليل إزالة الغابات وتدهورها في الجنوب الشرقي.

وفي جهد منسق لمكافحة النتائج السلبية لحرائق الغابات، وقّع وزراء البيئة في رابطة أقطار جنوب شرق آسيا اتفاقا في يونيو/حزيران ٢٠٠٢ لتقوية التعاون وتدعيم التدابير الوقائية في الإقليم. وسيكون تنفيذ هذا الاتفاق مكملا لجهود مشروع مكافحة الحرائق في جنوب شرق آسيا، وهو مبادرة مشتركة بين الصندوق العالمي للطبيعة والاتحاد العالمي لصون الطبيعة لمعالجة الحرائق المضرة معالجة أوفى من خلال إصلاح السياسات والقوانين.

وفي الغابات الاستوائية، لا يزال صيد الحيوانات البرية من أجل اللحوم والمنتجات الأخرى يمارس بطريقة غير مستدامة وينذر بالخطر. وتؤيد البيانات الأولية من الدراسات الجارية هذا القلق. فالحيوانات البرية، وخصوصا في أفريقيا، تتناقص بدرجة كبيرة مما يُعتبر تهديدا خطيرا للأمن الغذائي وللغابات وسلامتها الإيكولوجية.

وتُبرز حالة الغابات في العالم ٢٠٠٣ الأدوار الرئيسية التي تؤديها الغابات في تغيير المناخ: فهي مصدر لثاني أكسيد الكربون عند تدميرها أو تدهورها؛ ومؤشر حساس لتغير المناخ؛ ومصدر للوقود البيولوجي الذي يحل محل الوقود الأحفوري، وهي مستودع لثاني أكسيد الكربون عند إدارتها بطريقة مستدامة. كما يرصد التقرير قضايا كثيرة تحتاج إلى حل عندما تبدأ المفاوضات لفترة التعهدات الجديدة بموجب بروتوكول كيوتو عام ٢٠٠٥.

الإطار المؤسسي

مر قطاع الغابات في السنوات الأخيرة بتغيرات أساسية كانت في أكثرها ترجع إلى إعادة هيكلته، وإلى تغيرات في أنماط الملكية وإلى الاعتراف على نطاق واسع بالمنافع المتعددة التي تقدمها الغابات. والمتوقع بحلول عام ٢٠٥٠ أن تكون نسبة ٤٠ في المائة من غابات العالم تحت إدارة أو ملكية مجتمعات محلية وأفراد. وينبغي أن يسير الدعم الذي تحصل عليه المجموعات والمؤسسات بنفس السرعة حتى تزيد قدراتها البشرية والطبيعية والمالية على الاستفادة من الفرص الناشئة.

ويستدعي التأكيد الأخير على حماية البيئة والأمن الغذائي وتخفيف حدة الفقر إتباع أساليب جديدة للتعليم الحرجي، ضمن أمور أخرى. ومع تغير المطالب اليوم، لابد من تحديث المناهج وطرق التعليم. واستجابة لذلك بدأت مجموعات من الجامعات تؤلف إتحادات لتقديم برامج لجمهورها في العالم بأكمله من خلال الدورات والحلقات العملية والدراسية والمؤتمرات.

والمتوقع أن تحدث في السنوات المقبلة زيادة كبيرة في لامركزية السلطة ولامركزية المسؤوليات في قطاع الغابات. وتصف حالة الغابات في العالم ٢٠٠٣ الجهود الناجحة حتى اليوم، كما أنها تستعرض التغيرات الناشئة عن هذا الاتجاه وما يصاحبها من أخطار وقضايا جديدة. ولتقييم التأثيرات بطريقة أدق، تجرى الدراسات الآن لتسليط الضوء على الظروف التي تساعد اللامركزية أو تعوقها. كما أنها تبرز مختلف الأساليب التي تبشر بالخير للمشاركة في ما توفره الغابات من سلع وخدمات، وتبرز التحديات المرتبطة بتنفيذ هذه الأساليب.

وتتضمن الدراسة مناقشة صريحة ومفتوحة لم تحدث من قبل للقضايا المتعلقة بقطع الأشجار بطريقة غير مشروعة وقضايا الفساد في هذا القطاع. ولا تزال الحكومات والصناعات الخاصة والمنظمات غير الحكومية ماضية في جهودها لوقف جرائم الغابات، في حين أن مؤسسات بحوث السياسات والوكالات العاملة في هذا المجال تزيد من تحليلاتها لتأثيرات هذه الظواهر ومدى اتساعها. وهناك مناقشات في جميع أنحاء العالم تضفي مزيدا من الضغط لاتخاذ الإجراءات اللازمة.

وربما كانت السياسات الحكومية في قطاعات أخرى بالغة التأثير على الإدارة المستدامة للغابات، وكثيرا ما يكون ذلك بطرق غير متوقعة. وفي مقابل ذلك، فإن الغابات قد تكون نقطة البداية لحل قضايا متعددة القطاعات مثل تخفيف حدة الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، ومقاومة الفساد والأنشطة غير المشروعة. وعندما يكون من المحتمل أن تنتج عن التدخلات الخارجية آثار غير مرغوبة على الغابات، فإن مجتمع الغابات يجب أن يشارك في حل المشكلة قبل اتخاذ القرارات. وهذا يتطلب بناء القدرات المؤسسية، وتعزيز دور المجتمع المدني، ونشر أحدث المعلومات للإسراع بعملية التغيير.

الحوار الدولي بشأن السياسات الحرجية

مع إنشاء منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٠، أصبح الانتباه يتجه الآن إلى القضايا المحيطة بتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات. وقد كان التقدم مشجعا ولكن لا تزال هناك مسائل صعبة تحتاج إلى حل مثل التمويل، والتجارة، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا، والترتيبات الدولية في المستقبل. وفي أبريل/نيسان ٢٠٠١ بدأت الشراكة التعاونية في مجال الغابات لدعم المنتدى المذكور ولتحسين التعاون بين الأعضاء في القضايا الحرجية. وبعد أقل من عام أنشأت هذه الشراكة الشبكة غير الرسمية التابعة لها لتسهيل تبادل المعلومات ولمساعدة الشراكة في عملها المتصل بالمنتدى، وخصوصا فيما يتعلق بمقترحات العمل الصادرة عن المنتدى الحكومي الدولي للغابات والفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات.

وقد حظيت السياسات الحرجية والتنوع البيولوجي في الغابات خلال السنوات الأخيرة بنصيب من المناقشات في كل من اتفاقية التنوع البيولوجي ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وترى هاتان الهيئتان أن دوريهما يتكاملان وأن التعاون بينهما ضروريا. وفي ضوء القرارات الأخيرة بدأ القلق يزيد من احتمال ازدواج الجهود ونقص الموارد الكافية لدعم برامج العمل الواسعة.

ويتضمن القسم الخاص بالنظرة العامة إلى الحوار الدولي بشأن السياسات الحرجية استعراضا للتطورات في الاتفاقيات المتصلة بالغابات في السنوات الأخيرة، وللتطورات في العمليات المتعلقة بمعايير الإدارة المستدامة للغابات ومؤشراتها.

واستجابة لدعوة من مجتمع الغابات الدولي بضرورة النظر إلى برامج الغابات القطرية، باعتبارها وسيلة مهمة لمعالجة قضايا أساسية، أنشأ عدد من البلدان والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية مرفق البرنامج القطري للغابات الذي يركز على تبادل المعلومات والمشاركة في المعارف وبناء القدرات، ويسعى إلى ربط سياسات الغابات وتخطيطها بالاستراتيجيات القطرية الأوسع، وخصوصا استراتيجيات تخفيف حدة الفقر.

وقد اعترف مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي عُقد في جوهانسبرغ في أغسطس/آب – سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢، بالمساهمات الكبيرة التي تقدمها الغابات لسلامة الكرة الأرضية وصحة سكانها، معترفا بالحاجة إلى تعهد سياسي أكبر وإلى تحسين وسائل الربط مع بقية القطاعات من خلال الشراكات الفعالة. وحدد مؤتمر القمة منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والشراكة التعاونية في مجال الغابات باعتبارهما الآلية الضرورية لتسهيل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية.

أهم القضايا المعاصرة في قطاع الغابات

الغابات وتخفيف حدة الفقر

من بين القضايا التي أثارت اهتماما متجددا في السنوات الأخيرة قضية استخدام الغابات في تخفيف حدة الفقر، وخصوصا في البلدان النامية. والمساهمة التي تقدمها الغابات للأسر الفقيرة غير مسجلة في كثير من الحالات في الإحصاءات القطرية، بحيث يتطلب الأمر كثيرا من البحوث لإلقاء الضوء على طريقة مساهمة الغابات في تجنيب سكان الريف الفقراء مغبة الفقر أو تخفيف حدته أو وقف معدل ارتفاعه. كما أن البحوث مطلوبة لبيان نقاط الالتقاء والافتراق بين صيانة الغابات وتخفيف حدة الفقر باعتبارهما هدفين من أهداف السياسات.

وتشمل التغيرات التي تساعد على زيادة دور الغابات في تخفيف حدة الفقر لامركزية السلطة وغيرها من المسؤوليات؛ زيادة ضمان حيازة الغابات؛ الإدارة الرشيدة؛ فرص الوصول إلى الأسواق؛ تطبيق التكنولوجيات الجديدة؛ استعداد المجتمع لدفع مقابل الخدمات البيئية. ويتطلب تعظيم هذه الإمكانيات، من بين أشياء أخرى، وضع جدول أعمال يركز على الناس؛ إزالة العوائق التنظيمية؛ إقامة شراكات بين الفقراء وشركات الغابات؛ إدماج الغابة في التنمية الريفية وفي استراتيجيات تخفيف حدة الفقر.

ونحن إذ نستشرف الآن مطلع الألفية الثالثة نرى أن هناك بعض الظروف التي تسمح بالتفاؤل، وإن كان الفقراء قد لا يستفيدون فائدة كبيرة ما لم تتوافر لهم درجة من القوة والنفوذ السياسيين. فالذين يعتمدون على الغابات الطبيعية ربما يعانون اختفاء هذه الغابات وتدهورها أكثر من غيرهم، وبذلك يمكن أن تتألف منهم مجموعة مهمة لتعبئة جهود الصيانة. ويعتمد تصميم البرامج الفعالة على مزيد من الفهم لعلاقة الغابات بسُبل العيش في الريف، وطرق زيادة الدخل من الغابات، وأهمية القضايا متعددة القطاعات، وكذلك اتجاه السياسات.

دور الغابات في إدارة موارد المياه العذبة

ثبت أن التحذيرات التي صدرت في نهاية القرن العشرين عن ندرة المياه العذبة هي تحذيرات دقيقة لدرجة أن نقص المياه أصبح الآن يهدد الأمن الغذائي وصحة الإنسان وسُبل عيشه. وإذا كان للغابات دور كبير في توفير المياه العذبة، فإن إدارتها يجب أن تكون مكملة لإدارة المياه.

وتتطلب مستجمعات المياه في المناطق الحرجية الجبلية اهتماما خاصا، لأنها من أهم مناطق إدرار المياه العذبة في العالم وأيضا لأنها مصدر حدوث الانهيارات الأرضية والسيول والفيضانات. وإذا كان استخدام الأراضي والمياه العذبة أمرين لا ينفصلان، فإن إدارتهما لا تسير بطريقة منسقة إلا نادرا، رغم وجود دلائل واضحة على الصلة بين استخدامات الأراضي والمياه في أعلى المجرى المائي وفي أسفله.

وقد لا تكون الغابات هي الحل الناجع لكل المشكلات، ولكنها تستطيع أن توفر منافع حقيقية اقتصادية وبيئية يمكن التعرف عليها على خير وجه ضمن إطار مستجمعات المياه. ومعاملة المياه على أنها سلعة لا على أنها من المشاعات يمكن أن تؤدي إلى حوافز اقتصادية تعني تحسين الإدارة. وتستطيع السياسات والمؤسسات أن توفر الحوافز والوسائل لبلوغ الأهداف الخاصة بالمياه العذبة، من مستوى مستجمع المياه المحلي إلى مستوى أحواض الأنهار.

ويمكن فض حالات عدم التوازن بين من يدفع مقابل التغيرات في موارد أعلى المجرى وأسفله ومن يستفيد منها، بفضل التعاون بين مختلف القطاعات وبفضل التحليل الاقتصادي الموسع. كذلك يساعد الاقتصاد المائي الجديد على تبرير تغيرات استخدام الأراضي لتعزيز إمدادات المياه. وبنفس الطريقة لابد من تعويض عادل للسكان الذين يعملون على تحسين الغابات أو تقليل الخسائر في أسفل المجرى المائي بفضل تغيير استخدامات الأراضي.

كيف يساهم الاستخدام المستدام للغابات في صون التنوع البيولوجي

في العقود القليلة الماضية، تغيرت القيم التي يسندها المجتمع لمجموعة السلع والخدمات الحرجية تغيرا سريعا وأعمق مما كان عليه الأمر من قبل. ومن المحتمل أن تستمر هذه الاتجاهات، بل أن تزيد سرعتها. وهي تتطلب أساليب مختلفة في إدارة الغابات. وتستكشف حالة الغابات في العالم ٢٠٠٣ العلاقة بين الاستخدام المستدام للغابات وصون التنوع البيولوجي.

وقد يكون للممارسات الحرجية تأثيرات مختلفة على مكونات التنوع البيولوجي، بحيث أنها تفيد

بعضها وتضر بالبعض الآخر. يُضاف إلى ذلك أنه بالنظر إلى تنوع النُظم الطبيعية وعدم وجود مقياس وحيد للتنوع البيولوجي، فإن وضع المؤشرات المناسبة التي تساعد على رصد آثار إدارة الغابات، بهدف تحسين الممارسات السائدة تدريجيا، يُعتبر تحديا رئيسيا. وعلى كل حال فإن العمل يجري في تصميم مؤشرات لتطبيقها على إدارة الغابات على المستوى القطري وعلى مستوى الوحدات الحرجية.

وإذا كان السكان المحليون يستفيدون من المنشآت التي تعتمد على الاستخدام المستدام لموارد الغابات، فمن المعقول أن نتوقع منهم دعم عمليات صون النظم الإيكولوجية وما فيها من تنوع بيولوجي. وقد انتهت دراسة ٣٩ موقعا في آسيا والمحيط الهادي إلى أن استراتيجية المنشآت التي تقوم على المجتمع المحلي يمكن بالفعل أن تؤدي إلى الصيانة ما دامت مرتبطة بعوامل خارجية مثل الوصول إلى الأسواق، وما دامت المنشأة قادرة على التكيف مع الظروف المتغيرة.

وحتى تشمل الإدارة المستدامة للغابات صون التنوع البيولوجي بطريقة كفؤة، فلابد من عمل حكومي حازم ومن تحالف مع أصحاب المصلحة في نفس الوقت. ويجب عند تحديد المزيج السليم من السلع والخدمات التي تقدمها منطقة غابات بعينها أن يُراعى التوازن في استخدام الموارد على النطاق القطري، وأن يستند تحديد هذا المزيج إلى حوار بين الحكومة والصناعات الحرجية والمؤسسات الأكاديمية والمجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية.

العلم والتكنولوجيا في قطاع الغابات

مما لا شك فيه أن تحسينات العلم والتكنولوجيا تعد أمورا حاسمة في الإدارة المستدامة للغابات وقدرتها على تلبية الطلب على السلع والخدمات. ولكن الموارد غير كافية للإبقاء على القدرة البحثية ودعمها، وتوجد اختلالات كبيرة بين البلدان النامية والمتقدمة؛ وبين الصناعات الحرجية والحكومات، وبين مختلف أقسام قطاع الغابات.

وفي كثير من البلدان التي كان يمكن أن تؤدي فيها الغابات دورا حاسما في التنمية المستدامة وفي تعزيز سبل العيش لا تتوافر إلا قدرة بحثية ضئيلة. يُضاف إلى ذلك أن الاستثمارات كانت تتجه تقليديا نحو تحسين إنتاج الأخشاب وتكنولوجيات التجهيز، بحيث أن سائر الوظائف البيئية والأبعاد الاجتماعية، مثل تخفيف حدة الفقر، كانت موضع إهمال في كثير من الحالات.

وفي بلدان استوائية عديدة، يعد معظم الأنشطة الحرجية التي تضم عددا كبيرا من السكان أنشطة في القطاع غير النظامي الذي تندر فيه الاستثمارات في البحوث. وهذا يثير تساؤلا عن كيفية تلبية احتياجات المنشآت الصغيرة واحتياجات المجتمعات المحلية، نظرا لأهمية هذه الوحدات في توفير السلع الأساسية وفي خلق فرص العمل وتوليد الدخل النقدي.

وإذا استمرت نواحي الضعف الحالية في العلم والتكنولوجيا الحرجية، فإن الفجوة بين البلدان المتقدمة والنامية ستتسع. وسيصعب أيضا اعتماد طرق الإدارة المستدامة للغابات على نطاق أوسع ومعالجة العدد المتزايد من القضايا البيئية والاجتماعية المتعلقة باستخدام الموارد الحرجية. ويمكن بفضل التعاون من خلال الشبكات إضافة قيمة جديدة لجهود البحث والتطوير. وهناك بعض الشراكات من هذا النوع بدأت تُحدث تأثيرا إيجابيا، بفضل كفاءة استخدام الموارد المحدودة.

الاتجاهات الحديثة للسياسات المالية في قطاع الغابات في أفريقيا

يقل الإنفاق الحكومي على الغابات في أفريقيا عنه في بقية الأقاليم، ويوحي نقص الموارد المالية المتاحة بأن الإدارة المستدامة للغابات لن تتحقق في تلك القارة في المستقبل المنظور. ولكن يمكن اقتراح بعض التغيرات التي قد تساعد على تحسين الوضع: التأكيد على المنافع الاقتصادية والاجتماعية للغابات؛ تحديد رسوم الغابات على أساس آليات السوق؛ التحرك صوب تبسيط الرسوم؛ لامركزية الإيرادات والإنفاق؛ المشاركة في التكاليف والمنافع مع السكان المحليين؛ نقل مزيد من الرقابة على الموارد الحرجية وملكيتها إلى القطاع الخاص، بما في ذلك المجتمعات المحلية.

وبقدر ما يمكن تمويل الإدارة المستدامة للغابات من موارد خاصة، سيعتمد الأمر اعتمادا كبيرا على الربحية والأخطار عند الاستثمار في هذا القطاع. وفي البلدان الأفريقية القليلة التي لديها عمليات متطورة في القطاع الخاص، ربما يجدي تشجيع هذا القطاع على تمويل جزء كبير من الاستثمار. ولكن معظم الإنتاج يعتبر ضيق النطاق وغير نظامي بحيث لا يكون من الواقعي انتظار تمويل كبير من المنتجين. وعلى ذلك فمن المحتمل أن يظل القطاع العام والتمويل الحكومي يؤديان دورا مهما في الإدارة المستدامة للغابات.

وتضاف إلى المشكلات الأخرى التي تواجهها أفريقيا في قطاع الغابات مشكلة نقص المناعة البشرية/الإيدز. فكلما زاد عدد المصابين بهذه الجائحة ستتناقص موارد الأسرة بدرجة كبيرة مما يزيد من الاعتماد على الغابات. وستضيع المعارف والمهارات التقليدية مع وفاة كثير من الحرفيين والتقنيين. وسيؤدي ارتفاع حالات التغيب عن العمل وتدهور الإنتاجية الاقتصادية إلى إضعاف كبير في القدرة على الإدارة المستدامة للغابات، كما سيتناقص الاستثمار الحكومي في الغابات كلما اتجهت الموارد المالية الثمينة إلى مكافحة هذا المرض.

الاستنتاج

في السنوات الأخيرة، ورغم ارتفاع معدلات إزالة الغابات في كثير من الأقاليم، حدث تقدم مستمر في تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات في العالم، وكان هذا التقدم مشجعا. ولكن إذا أُريد الاستفادة من القدرات الكامنة للغابات، والأشجار الواقعة خارج الغابات، على توفير منافع بيئية واقتصادية واجتماعية وثقافية، فلابد من الإسراع بخطى التحسينات. ويستطيع التقدم العلمي والتكنولوجي أن يفعل الكثير لإحداث التغييرات المطلوبة، ولكن قد تكون الشراكات المبتكرة فيما بين عدة قطاعات وفي داخل القطاعات ذاتها أكثر حسما في إيجاد الحلول السليمة في الأجل الطويل.

وقد شهد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ عام ٢٠٠٢ تجديدا في التعهد على أعلى المستويات السياسية بإعادة الكوكب الأرضي إلى حالته الطبيعية ودعم جهود تحقيق التنمية المستدامة. وسيكون مدى وقوف القادة وراء إعلان جوهانسبرغ وترجمة خطة تنفيذه إلى حقيقة هو المحك الذي يدل على رغبتهم في إحداث نتائج إيجابية. ◆